

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦ لسنة ١٩٩٣

بشأن الموافقة على اتفاقية قرض بمبلغ ٩٤,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي والجدول الملحقه بها بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع قناة الري لصحراء سيناء والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ،

المرور :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية قرض بمبلغ ٩٤,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي والجدول الملحقه بها بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع قناة الري لصحراء سيناء والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٩ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ رجب سنة ١٤١٣ هـ
(الموافق ٥ يناير سنة ١٩٩٣ م)

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٦ شعبان سنة ١٤١٣ هـ
الموافق ٨ فبراير سنة ١٩٩٣ م .

اتفاقية قرض

(مشروع قناة الري لصحراء سيناء)

بين

الصندوق السعودي للتنمية

و

حكومة جمهورية مصر العربية

قرض رقم : ٣١٩/٨

وقعت الاتفاقية بتاريخ ٥ جمادى الآخرة ١٤١٣ هـ الموافق ٢٩ نوفمبر ١٩٩٢ م

القرض رقم : ٣١٩/٨

اتفاقية قرض

اتفاقية بتاريخ ٥ جمادى الآخرة ١٤١٣ هـ الموافق ٢٩ نوفمبر ١٩٩٢ م بين :

١ - الصندوق السعودي للتنمية ومقره مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية (ويشار إليه فيما يلي بالصندوق) ، ويمثله في توقيع الاتفاقية معالي الأستاذ / محمد العلي أبا الخيل ، وزير المالية والاقتصاد الوطني ورئيس مجلس إدارة الصندوق .

٢ - حكومة جمهورية مصر العربية (ويشار إليها فيما يلي بالمقرض) ، ويمثلها في توقيع هذه الاتفاقية معالي الدكتور / مورييس مكرم الله واصف ، وزير الدولة للتعاون الدولي .

تمهيد

(أ) من حيث إن المقرض قد طلب من الصندوق أن يمنحه قرضاً للمساهمة في

تمويل مشروع قناة الري لصحراء سيناء الوارد وصفه بالجدول رقم (٢) في هذه الاتفاقية (ويشار إليه فيما يلي بالمشروع) . أما الالتزامات الواردة في بنود الاتفاقية فهي تتعلق بالجزء الممول من قبل الصندوق .

(ب) وحيث إن المقرض قد حصل على قرض مقداره عشرون (٢٠) مليون

دينار كويتي من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (ويشار إليه

فيما يلي بالصندوق الكويتي) للمساهمة في تمويل جزء من تكلفة المشروع ،
وذلك وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في اتفاقية القرض التي وقعت
بين المقرض والصندوق الكويتي في ١٩/١٢/١٩٩٠م (ويشار إليها فيما يلي
باتفاقية الصندوق الكويتي) .

(ج) وحيث إن هدف الصندوق هو مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها
ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ مشروعاتها وبرامجها الإنمائية .

(د) وحيث إنه قد ثبت للصندوق أهمية وفائدة المشروع المذكور في التنمية
الاقتصادية والاجتماعية لشعب مصر الشقيق .

(هـ) وحيث إن مجلس إدارة الصندوق ، بالنظر إلى ما تقدم ، قد وافق بقراره
رقم ٦٤٢/٥٣،٢ على منح المقرض قرضاً طبقاً للأحكام والشروط المنصوص
عليها في هذه الاتفاقية .

فإنه بناء على ما تقدم يوافق طرفاً هذه الاتفاقية على ما يلي :

(المادة الأولى)

الشروط العامة - تعاريف

البند ١ - ١ :

يقبل طرفاً هذه الاتفاقية كافة نصوص الشروط العامة لاتفاقيات قروض
الصندوق الصادرة بقرار مجلس إدارة الصندوق رقم ١٤/١١ بتاريخ ٢٩ رجب
سنة ١٣٩٦هـ الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٦م بنفس القوة والأثر كما لو كانت قد أدرجت
كاملة في هذه الاتفاقية ، (ويشار إلى تلك الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق
فيما يلي بالشروط العامة) . وسلمت نسخة من الشروط العامة للمقرض .

البند ١ - ٢ :

يكون للمصطلحات الواردة تعاريفها في الشروط العامة وفي التمهيد الوارد بصدر
هذه الاتفاقية - حيثما وردت في هذه الاتفاقية ، وما لم يقض سياق النص بغير ذلك -
المعاني المحددة لكل منها فيها ، ويعني مصطلح " الوزارة " وزارة الأشغال العامة
والموارد المائية في جمهورية مصر العربية .

(المادة الثانية)

القرض

البند ٢ - ١ :

يوافق الصندوق على إقراض المقرض وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها أو المشار إليها في هذه الاتفاقية قرضاً مقداره أربعة وتسعون مليون (٩٤,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي .

البند ٢ - ٢ :

يحق للمقرض أن يسحب مبلغ القرض من حساب القرض طبقاً لنصوص الجدول رقم (١) بهذه الاتفاقية ، ووفقاً لما يرد على هذا الجدول من وقت لآخر من تعديلات بالاتفاق بين الصندوق والمقرض ، ووفقاً لإجراءات سحب حصيلة قروض الصندوق ، وذلك لتغطية المبالغ التي سيتم صرفها لتمويل تكلفة البضائع والخدمات اللازمة للمشروع والتي تمول من حصيلة القرض .

البند ٢ - ٣ :

يتعهد المقرض بأن يستخدم حصيلة القرض لتمويل تكلفة البضائع اللازمة لتنفيذ المشروع فحسب ويتم الحصول على تلك البضائع والخدمات وفقاً "لدليل الصندوق للمقرض لشراء البضائع ومتطلبات التقارير الفنية" ويتعين على المقرض أن يحصل على موافقة الصندوق قبل توقيع العقود التي تمول من حصيلة القرض أو قبل إجراء أي تعديل جوهري يدخل على أي منها في المستقبل .

البند ٢ - ٤ :

ينتهي حق المقرض في السحب من حصيلة القرض في ٣١/١٢/١٩٩٦م أو في أي تاريخ لاحق يحدده الصندوق ويقوم الصندوق بإخطار المقرض فوراً بالتاريخ الجديد .

البند ٢ - ٥ :

يدفع المقرض تكلفة القرض بسعر اثنين ونصف في المائة (٢,٥٪) سنوياً عن المبالغ المسحوبة من أصل القرض وغير المسددة .

البند ٢ - ٦ :

تدفع تكلفة القرض والتكاليف الأخرى كل ستة أشهر فى ١٥ يونيو و ١٥ ديسمبر من كل سنة .

البند ٢ - ٧ :

مدة القرض عشرون سنة منها خمس سنوات فترة سماح ويسدد المقترض أصل القروض طبقاً لجدول السداد الموضح فى الجدول رقم (٣) بهذه الاتفاقية

(المادة الثالثة)

تنفيذ المشروع

البند ٣ - ١ :

(١) يتعهد المقترض بأن يقوم بتنفيذ المشروع بواسطة الوزارة بالعناية والكفاءة اللازمتين وطبقاً للأسس الهندسية والإدارية والمالية السليمة المتبعة ، كما يلتزم أو يلتزم الوزارة بأن توفر كافة الأموال والإمكانات والخدمات والموارد الأخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة إليها .

(ب) دون تحديد لعمومية الفقرة (أ) من هذا البند يتعهد المقترض بأن يوفر للوزارة بنفسه أو بالواسطة - وبالإضافة إلى حصيلة القرض - جميع الأموال الأخرى التى تكون لازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة إليها (وتدخل فى ذلك أية أموال تكون لازمة لمواجهة أى ارتفاع فى تكلفة المشروع يتجاوز التكلفة التقديرية للمشروع فى وقت توقيع هذه الاتفاقية) ويتعين أن يتم توفير تلك الأموال كافة طبقاً للأحكام وشروط لاتتعارض مع أنظمة الصندوق .

البند ٣ - ٢ :

يتعهد المقترض بأن يرصد فى موازنته السنوية الأموال اللازمة لمقابلة نصيبه من تكلفة المشروع ، كما يتعهد بأن يوفر من موارده أو من أى مصدر آخر مقبول لدى الصندوق الأموال اللازمة لمقابلة أية زيادة تطرأ فى تكلفة المشروع .

البند ٣ - ٣ :

يقوم الصندوق بمتابعة تنفيذ المشروع حتى يتم الانتهاء من توفير جميع العناصر الممولة من قرض الصندوق ، وله الحق في متابعة تنفيذ العناصر الأخرى المكملة للمشروع لحين اكتمالها .

البند ٣ - ٤ :

يتعهد المقرض بأن يستخدم لتنفيذ المشروع مقاولين أو موردين مقبولين لدى الصندوق طبقاً لأحكام وشروط يوافق عليها الصندوق .

البند ٣ - ٥ :

يتعهد المقرض بأن يؤمن ، أو يوفر الموارد الكافية للتأمين ، على البضائع المستوردة التي تمول من حصيلة القرض ضد المخاطر الملازمة لشراؤها ونقلها وتسليمها في مكان استعمالها أو تركيبها ، ويشترط أن يكون التأمين واجب الدفع في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بعملة يكن للقرض استعمالها بدون قيود لاستبدال البضائع أو إصلاحها .

البند ٣ - ٦ :

يتعهد المقرض بأن يستخدم البضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض في تنفيذ المشروع بحسب ..

البند ٣ - ٧ :

يتعهد المقرض بأن يقدم إلى الصندوق كافة المخططات والمواصفات والتقارير والعقود الخاصة بالمشروع والجدول الزمني الخاصة بتنفيذ المشروع وتوفير البضائع والخدمات اللازمة لذلك ، وذلك بمجرد إعدادها ، كما تلتزم الوزارة بأن توافي الصندوق أولاً بأول بأي تعديل أو إضافة تدخل عليها في المستقبل ، كل ذلك بالتفصيل الذي يطلبه الصندوق .

البند ٣ - ٨ :

يتعهد المقرض :

١ - بأن يقوم بإمساك سجلات وافية يمكن بواسطتها متابعة تقدم المشروع (بما في ذلك تكاليفه) ، والتعرف على البضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع .

٢ - بتوفير كل التسهيلات الممكنة لتكوين مندوبي الصندوق المعتمدين من زيارة الإنشاءات ومواقع البناء الداخلة في المشروع ومعاينة البضائع الممولة من حصيلة القرض وجميع السجلات والوثائق ذات الصلة بالمشروع .

٣ - بأن يقدم إلى الصندوق جميع ما يطلبه من المعلومات المتعلقة بالمشروع وبتفاهق حصيلة القرض وبالبضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض .

البند ٣ - ٩ :

يتعهد المقرض باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحيازة الأراضي والحقوق العينية المتعلقة بالأراضي اللازمة لتنفيذ المشروع .

(المادة الرابعة)

اتفاقات خاصة

البند ٤ - ١ :

يتعهد المقرض بإمساك سجلات وافية يوضح فيها عملياته ومركزه المالي وفقا للأسس المحاسبية .

البند ٤ - ٢ :

يتعهد المقرض :

(١) بإجراء مراجعة حساباته وتقاريره المالية (الميزانية وبيانات الدخل والمصاريف والبيانات المرتبطة بها) لكل سنة مالية وفقا للمبادئ المحاسبية السليمة ، وبواسطة محاسبين مستقلين عن الوزارة من الجهاز المركزي للحسابات .

(ب) بموافاة الصندوق ، فور الإعداد ، وخلال فترة لا تتجاوز بأية حال تسعة أشهر بعد انتهاء كل سنة مالية بالآتي :

١ - صور مصدق عليها من التقارير المالية لتلك السنة بعد مراجعتها .

٢ - تقرير من المحاسبين المشار إليهم عن المراجعة ، ويتعين أن يكون التقرير من التفصيل والشمول على النحو الذي يطلبه الصندوق .

(ج) بموافاة الصندوق بكافة المعلومات التي يطلبها من وقت لآخر في شأن الحسابات والتقارير المالية وفي شأن المراجعة .

البند ٤ - ٣ :

يؤكد الصندوق والمقرض اتفاقهما على أن لا يتمتع أى قرض خارجى آخر بأولوية لضمان الوفاء على قرض الصندوق بأى شكل من الأشكال أو عن أى طريق كان . وتحقيقا لذلك يلتزم المقرض ويتعهد بأنه فى حالة تمتع أى قرض خارجى بأولوية على قرض الصندوق فإن قرض الصندوق يتمتع تلقائيا بنفس المقدار وبذات درجة الأولوية لضمان سداد أصل قرض الصندوق وتكلفته والتكاليف الأخرى المستحقة على القرض ، وذلك دون أن يتحمل الصندوق أية تكلفة فى سبيل ذلك . ويقوم المقرض عند منع هذه الأولوية بوضع نص صريح بهذا المعنى .

البند ٤ - ٤ :

يتعهد المقرض بعمل لوحة تذكارية ذات أبعاد مناسبة من الخرسانة أو من أى معدن مناسب توضع فى مكان بارز فى أحد منشآت المشروع توضح مساهمة الصندوق فى تمويل المشروع .

البند ٤ - ٥ :

فور اكتمال المشروع ، وعلى أية حال فى موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد تاريخ انتهاء حق المقرض فى السحب من حساب القرض - أو أى تاريخ آخر يوافق عليه الصندوق لهذا الغرض - تتعهد الوزارة بأن تعد وترسل للصندوق تقرير اكتمال

المشروع بالشكل والتفصيل المناسب الذى يطلبه الصندوق ويجب أن يتناول التقرير تنفيذ المشروع والتشغيل الابتدائى وتكلفة المشروع والفوائد الناتجة أو التى ستنج عنه وقيام المقرض بالتزاماته بموجب اتفاقية القرض وتحقيق أغراض القرض .

(المادة الخامسة)

الجزاء المخولة للصندوق

البند ٥ - ١ :

لأغراض البند ٦ - ٢ من الشروط العامة ، تضاف الوقائع التالية طبقاً للفقرة (و) منه :

(١) مع مراعاة الحكم المنصوص عليه فى القسم « ب » من هذه الفقرة :

١ - إذا أوقف حق المقرض فى سحب حصيلة أى قرض منح للمقرض لتمويل المشروع أو ألغى أو أنهى كلياً أو جزئياً طبقاً لأحكام الاتفاقية التى منح القرض بمقتضاها .

٢ - إذا أصبح ذلك القرض حالاً ومستحق السداد قبل أجل استحقاقه المتفق عليه .

(ب) لا تسرى الأحكام المنصوص عليها فى القسم (أ) من هذه الفقرة إذا أقام المقرض الدليل - على نحو يقبله الصندوق - على - (١) أن هذا الإيقاف أو الإلغاء أو الإنهاء أو إسقاط الأجل لا يعود إلى إخلال من المقرض فى تنفيذ التزاماته طبقاً لأحكام الاتفاقية المعنية (٢) وأن أموالاً كافية لتنفيذ المشروع تتوفر للمقرض من مصادر أخرى طبقاً لأحكام وشروط لاتعاوض مع التزامات المقرض طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية .

البند ٥ - ٢ :

لأغراض البند ٧ - ١ من الشروط العامة ، تضاف الواقعة التالية طبقاً للفقرة (د) منه :
إذا حدثت الواقعة المنصوص عليها فى الفقرة (أ) (٢) من البند ٥ - ١ من هذه الاتفاقية .

(المادة السادسة)

تاريخ النفاذ - إنهاء الاتفاقية

البند ٦ - ١ :

تحدد الواقعة التالية كشرط إضافي لنفاذ اتفاقية القرض طبقا للبند ١٢-١ (ب) من الشروط العامة :

” أن يقدم المقرض إلى الصندوق تمهيدا يتحمل كافة نفقات أقسام المشروع غير المحولة من قبل الصندوق “ .

البند ٦ - ٢ :

يحدد فترة سنة واحدة اعتبارا من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية لأغراض البند ١٢-٤ من الشروط العامة .

(المادة السابعة)

ممثل المقرض - العناوين

البند ٧ - ١ :

يعتبر وزير الدولة للتعاون الدولي في جمهورية مصر العربية ممثلا للمقرض لأغراض البند ١١-٣ من الشروط العامة .

البند ٧ - ٢ :

حددت العناوين التالية لأغراض البند ١١-١ من الشروط العامة :

بالنسبة للصندوق :

الصندوق السعودي للتنمية

ص . ب : ٥٠٤٨٣

الرياض : ١١٥٢٣

المملكة العربية السعودية

العنوان البرقي :

الصندوق السعودي للتنمية

الرياض

المملكة العربية السعودية

تلكس : 401145 SUNDOQ st

فاكس : ٤٦٤٧٤٥٠

بالنسبة للمقترض :

وزارة التعاون الدولي

٨ ش / عدلى

القاهرة - جمهورية مصر العربية

العنوان البرقي :

وزارة التعاون الدولي

القاهرة

جمهورية مصر العربية

تلكس :

MOBIC - VU 33235

فاكس :

٣٩٠٩٧٠٧

٩١٣٣٠٦

الجهة المنفلة للمشروع :

وزارة الأشغال العامة والموارد المائية

كورنيش النيل - أمام المطابع الأميرية

القاهرة - امبابه - الجيزة - جمهورية مصر العربية

فاكس :

٣١٢٣٢٥٧

وتصديقا على ما تقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية في التاريخ المذكور بصدر هذه الاتفاقية بواسطة الممثلين المفوضين قانونا من جانب الطرفين من نسختين باللغة العربية تعتبر كل منهما أصلا وتكون لهما نفس الحجية وسلمت نسخة إلى كل من الطرفين .

عن الصندوق السعودي للتنمية

محمد العلي ابا لخير

وزير المالية والاقتصاد الوطنى

ورئيس مجلس إدارة الصندوق

عن حكومة جمهورية مصر العربية

موريس مكرم الله واصف

وزير الدولة للتعاون الدولى

الجدول رقم (١)

سحب حصيلة القرض

(أ) توضح القائمة أدناه فئة البضائع التي تمول من حصيلة القرض والاعتماد المخصص لها من حصيلة القرض ، ونسبة النفقات التي تمول في تلك الفئة :

نسبة النفقات التي تمول	الاعتماد المخصص من القرض معبرا عنه بالريالات السعودية	الفئة
١٠٠٪ من النفقات الاجنبية	٨٦,٠٠٠,٠٠٠	١- استيراد المعدات والآلات اللازمة لاحتياجات مشروع قناة الري لصحراء مينا من الطاقة الكهربائية (القسم ب - ١ من المشروع)
	٨,٠٠٠,٠٠٠	٢- احتياطي
	٩٤,٠٠٠,٠٠٠	المجموع

(ب) يقصد باصطلاح "النفقات الأجنبية" لأغراض هذا الجدول ، النفقات بعملة أية دولة غير دولة المقرض ، والنفقات الخاصة بالبضائع المنتجة والخدمات الواردة من أراضي أية دولة غير دولة المقرض .

(ج) بالرغم من نصوص الفقرة (أ) - أعلاه لا يجوز السحب من حصيلة القرض من أجل :

١- تمويل دفعات تمت لتغطية نفقات سابقة على تاريخ توقيع هذه الاتفاقية .

٢ - تمويل الضرائب التي يفرضها المقرض أو الضرائب السارية في إقليمه على البضائع والخدمات أو على استيرادها أو صناعتها أو توريدها .

(د) بالرغم من تخصيص مبالغ من القرض وتحديد نسب مئوية للمدفوعات في القائمة الموضحة في الفقرة (أ) أعلاه ، إذا كان المبلغ المخصص لأية فئة لا يكفي - في تقدير الصندوق - لتويل النسبة المتفق عليها لكل النفقات في تلك الفئة ، فإنه يجوز للصندوق بإخطار يرسله إلى المقرض :

أولاً - أن يعيد - لتلك الفئة - تخصيص مبالغ من حصيلة القرض تكون مدرجة في بند الاحتياطي وذلك بالقدر الذي يسد العجز في الفئة المعنية ، أو

ثانياً - أن يخفض - إذا لم تكن إعادة التخصيص كافية لسد العجز بالكامل - النسبة المئوية المطبقة حينئذ على المدفوعات بحيث يستمر السحب تحت الفئة المعنية إلى أن تكون كل النفقات المتعلقة بها قد استوفيت .

الجدول رقم (٢)

وصف المشروع

يهدف المشروع إلى زيادة الإنتاج الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى وذلك عن طريق استغلال مياه النيل بمدها إلى شرق قناة السويس من أجل استصلاح وري حوالى ٤٠٠ ألف فدان فى شمال سيناء ، حيث سيساهم المشروع فى تعمير وتنمية مناطق صحراوية فى تلك المنطقة بما يساعده على خفض الكثافة السكانية فى الدلتا ووادى النيل وإلى توفير فرص عمل جديدة لنحو مليون فرد . ويتكون المشروع من العناصر الرئيسية التالية :

(أ) البنية الأساسية للرى والصرف وتشمل ما يلى :

- ١ - تشييد نفق مائى (سحارة) تحت قناة السويس عند الكيلو ٢٧,٤ جنوب مدينة بورسعيد لنقل المياه من ترعة السلام غرب القناة إلى منطقة المشروع بتصرف ١٦٠ م^٣/ث . ويبلغ طول السحارة ٧٥٠ مترا وعمقها ١٢ مترا من قاع القناة المستقبلى .
- ٢ - استكمال توريد وتركيب ١٤ محطة ضخ غرب القناة وكذلك ١٥ محطة رئيسية على الترع شرق القناة .
- ٣ - تشييد ترعة السلام الرئيسية بطول ١٥٥ كم من نهاية السحارة شرق القناة حتى منطقة العريش فى الشمال الشرقى من صحراء سيناء لنقل حوالى ١٦٠ م^٣/ث من المياه اللازمة لرى حوالى ٤٠٠ ألف فدان بمنطقة المشروع .
- ٤ - تشييد قنوات الرى والصرف وما يلزمها من معدات ومنشآت اسكن العاملين فى المشروع .

(ب) احتياجات المشروع من الطاقة الكهربائية :

تتمثل احتياجات الطاقة الكهربائية فى توليد ٣٠٠ ميجاوات ، وإنشاء ما يلزم من محطات التحويل وخطوط النقل وشبكات التوزيع . وسوف يتم تنفيذ الأعمال الكهربائية على ثلاث مراحل كالتالى :

- ١ - المرحلة الأولى وتتمثل فى إنشاء محطة تحويل بالقنطرة شرق تحوى محولات جهد ٢٢٠/٦٦/٢٠ ك ، ٢ × ١٢٥ م . ف . أ ومحولات جهد ٢٠/٦٦ ك . ف .

سعة ٢ × ٢٥ م . ف . أ وكذلك توفير سلاسل عازلات الخط الهوائى جهد ٢٢٠ ك . ف من محطة التوليد بالعريش إلى محطة التحويل بالقنطرة شرق بطول ١٦٠ كم .

٢ - المرحلة الثانية وتشمل إنشاء ثلاث محطات محولات جهد ٢٠/٦٦ ك . ف سعة ٤ × ٢٥ م . ف . أ فى كل من البردويل ورمانه ، وكذلك إنشاء شبكات الجهد المتوسط والمنخفض .

٣ - المرحلة الثالثة وتشمل إنشاء شبكات الجهد الفائق والعالى والمتوسط .

(ج) شبكات الطرق الداخلية :

وتتكون من شبكة الطرق الرئيسية والفرعية الداخلة ضمن مساحة المشروع .

(د) البنية الداخلية للمشروع :

وتشمل مد شبكات الري والصرف الداخلية واستصلاح الأراضى وإنشاء القرى النموذجية .

تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بحوالى ٤٥٤٢ مليون جنيه مصرى أى ما يعادل حوالى ٥١١٥ مليون ريال سعودى .

من المتوقع اكتمال تنفيذ أقسام المشروع الممولة من الصندوق بنهاية عام ١٩٩٥ م .

الجدول رقم (٣)

جدول السداد

رقم القسط	تاريخ استحقاق القسط	مبلغ القسط بالريالات السعودية
١	١٥ ديسمبر ١٩٩٧ م	٣,١٤٣,٠٠٠
٢	١٥ يونيو ١٩٩٨ م	٣,١٣٣,٠٠٠
٣	١٥ ديسمبر ١٩٩٨ م	٣,١٣٣,٠٠٠
٤	١٥ يونيو ١٩٩٩ م	٣,١٣٣,٠٠٠
٥	١٥ ديسمبر ١٩٩٩ م	٣,١٣٣,٠٠٠
٦	١٥ يونيو ٢٠٠٠ م	٣,١٣٣,٠٠٠
٧	١٥ ديسمبر ٢٠٠٠ م	٣,١٣٣,٠٠٠
٨	١٥ يونيو ٢٠٠١ م	٣,١٣٣,٠٠٠
٩	١٥ ديسمبر ٢٠٠١ م	٣,١٣٣,٠٠٠
١٠	١٥ يونيو ٢٠٠٢ م	٣,١٣٣,٠٠٠
١١	١٥ ديسمبر ٢٠٠٢ م	٣,١٣٣,٠٠٠
١٢	١٥ يونيو ٢٠٠٣ م	٣,١٣٣,٠٠٠
١٣	١٥ ديسمبر ٢٠٠٣ م	٣,١٣٣,٠٠٠
١٤	١٥ يونيو ٢٠٠٤ م	٣,١٣٣,٠٠٠
١٥	١٥ ديسمبر ٢٠٠٤ م	٣,١٣٣,٠٠٠
١٦	١٥ يونيو ٢٠٠٥ م	٣,١٣٣,٠٠٠
١٧	١٥ ديسمبر ٢٠٠٥ م	٣,١٣٣,٠٠٠

رقم القسط	تاريخ استحقاق القسط	مبلغ القسط بالريالات السعودية
١٨	١٥ يونيو ٢٠٠٦ م	٣,١٣٣,٠٠٠
١٩	١٥ ديسمبر ٢٠٠٦ م	٣,١٣٣,٠٠٠
٢٠	١٥ يونيو ٢٠٠٧ م	٣,١٣٣,٠٠٠
٢١	١٥ ديسمبر ٢٠٠٧ م	٣,١٣٣,٠٠٠
٢٢	١٥ يونيو ٢٠٠٨ م	٣,١٣٣,٠٠٠
٢٣	١٥ ديسمبر ٢٠٠٨ م	٣,١٣٣,٠٠٠
٢٤	١٥ يونيو ٢٠٠٩ م	٣,١٣٣,٠٠٠
٢٥	١٥ ديسمبر ٢٠٠٩ م	٣,١٣٣,٠٠٠
٢٦	١٥ يونيو ٢٠١٠ م	٣,١٣٣,٠٠٠
٢٧	١٥ ديسمبر ٢٠١٠ م	٣,١٣٣,٠٠٠
٢٨	١٥ يونيو ٢٠١١ م	٣,١٣٣,٠٠٠
٢٩	١٥ ديسمبر ٢٠١١ م	٣,١٣٣,٠٠٠
٣٠	١٥ يونيو ٢٠١٢ م	٣,١٣٣,٠٠٠
	المجموع	٩٤,٠٠٠,٠٠٠

وزارة الخارجية

قرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٦ لسنة ١٩٩٣ الصادر بتاريخ ١٩٩٣/١/٥ بشأن الموافقة على اتفاقية قرض بمبلغ ٩٤ مليون ريال سعودي والجدول الملحق بها بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع قناة الري لصحراء سيناء والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٩

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٣/٢/٨

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٣/٢/١١

قرر :

(مادة وحيدة)

تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية قرض بمبلغ ٩٤ مليون ريال سعودي والجدول الملحق بها بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع قناة الري لصحراء سيناء والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٩

ويعمل بها اعتبارا من ١٩٩٣/٧/٢٤

صدر بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٤

وزير الخارجية

عمرو موسى